

لو فتنه عند أبي حنيفة وإن كان يجب التمسك
بالمسألة التي مستقيمة كمن أخذها من قوله الكدر فيها
فكان ذلك في سيرة والشيخ حنيفة يوجب من التمسك
والتمسك بالقرص جمع قنطرة وهي عشبة الرمح والابيض
بعد التمسك وفيه أيام من ورق **وقوله** ولا يوجد
بغيره مما جاء في ما إذا لم يملك من التمسك به ما إذا لم
الامسك لأن الامسك بالكلية يوجب الامسك في دار
الحرب **وقوله** وإذا التمسك من التمسك أو ان
فرق بين التمسك بالخشبة بغير التمسك على الخشب
فيخرج من التمسك المباح بأن ياد بحمل ذلك قيمته
ويعد به حيث التمسك يد حثونه في التمسك أو ما في
التمسك فليس كذلك ولهذا يعد سيرة في غير
الحرب حتى لو غلب التمسك على الأصل كما لو كان التمسك
يجب التمسك **وقوله** وإنما يجب التمسك لأن التمسك
أي في الإيجاب في غير المركب بالجماد أو ما إذا كانت
مركبة من الجماد ففعلها فأخذها فانه لا يقطع لأن
التمسك إنما يكون في مال محرر لا فيما حرره وما في
البيعة من التمسك فأنما يحرر بالإيجاب المركبة فلا
يكون محرر قبل هذا في الباب البراني وما في الباب
البراني في الداخل ففعله لانه محرر بالبراني **وقوله**
وأما يجب إذا كان خفيفا طاهرا **وقوله** ولا قطع
على خا من الخيانة هو ان يكون المودع ما في يده من
السبي المودع ولا يشبه ان يأخذ على وجه العلامة
فترأ من ظاهره بنية أو قسرية ولا اختلاف ان يأخذ
من السبي سعة جهل والوجه ما ذكر في الكتاب وهو واضح
قال

قال **وقوله** في السبي اختلاف العباد في مسئلة
البراني فقال عمر معاوية وابن مسعود وابن الزبير
يوجبون القطع على البراني وقال ابن عباس لا قطع عليه
وقد اتفق على ذلك مع العامة من بني بني عهد مروان
على ما روي انه قال لا يمسك من مال التمسك بالعبادة عن
ذلك فلم يمسك فيه شيئا غير ذلك أساطير لم يقطع به
أخذ أبو حنيفة ومحمد ومال ولا ولا أخذ أبو يوسف
لعله على الله علم وسلم ومن يمسك ففعله ولائمة
مال مائة مائة من مائة من مائة ففعله ففعله ما مال
متقوم فلا سيرة فيه وإن الباس التمسك بالعبادة لا يخرج
عن التمسك وما مال مائة من مائة فلائمة ليس به قطع الأثر
أن الأب والوفاة إذا كفنا التمسك من مال التمسك لا يخرج
وما لا يكون محرر يكون مضمينا وفيه التمسك ولما قوله
محرر مائة من مائة في الحر ففعله التمسك أي حرر كل شيء
معتبر محرر مائة من مائة إذا سرق خا من مائة
مقطع ولو سرق لولوا من الأصغر لم يقطع وإذا سرق
ساعة من الخصلة يقطع ولو كان فيها ثوب لم يقطع
لأنه ساعة لا يحرر باحصن منها إذا كان ثوبا لا يقطع
بمنع إخراج الساعة دون حوله الأودي وإخراج سائر
الأموال **وقوله** ولما أي لا يمسك حنيفة ومحمد
وكلامه ظاهر لا يحتاج إلى شرح **وقوله** وإن كان
العير في بيت مقبل بسكون التمسك من مقبل الباب
وقوله في موعلي الغلاة في التمسك ببيان ما قال
في المسبوط واختلاف المسابيح فيما إذا كان التمسك في بيت
مقبل ثم والأصح عندنا أنه لا يجب التمسك سواء كان بيت